Distribution: Restricted | EB 2005/84/INF.4 | 18 April 2005
Original: English | البند 10(ب)(iv) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18–20 أبريل/نيسان 2005

تقرير مرحلي عن استجابة الصندوق للمد الزلزالي

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

مقدمة **1**

أولاً: التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل **1**

ألف- تصميم مقترحات قطرية محددة 1

باء- الملكية الوطنية 5

جيم- التنسيق 5

ثانياً- تكاليف البرنامج وخطة التمويل، والفجوة في التمويل **7**

ثالثاً- القضايا التشغيلية والعمليات **11**

ألف- إجراءات الطوارئ 11

باء- الميزانية الإدارية ومسائل الموظفين 12

جيم- خدمة الإعفاء من الديون 12

الملحق

استجابة الصندوق في الصومال واليمن **15**

تقرير مرحلي عن استجابة الصندوق للمد الزلزالي

مقدمة

1 - بعد فترة وجيزة من المد الزلزالي الذي وقع في 26 ديسمبر/كانون الأول 2004، التزم الصندوق بوضع برنامج لإنعاش المناطق المنكوبة بعد الحالة الطارئة تكلفته 100 مليون دولار أمريكي. وبعد أربعة أشهر من الكارثة، وقد بدأت استجابة المجتمع الإنمائي للمد الزلزالي تتحول الآن من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش والإعمار، يقدم الصندوق عدداً من المقترحات لينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في شهر أبريل/نيسان. وقد صُمِّمت التدخلات المقترحة عن قصد صريح للمساعدة على استعادة وزيادة تنمية سبل المعيشة للمجتمعات المنكوبة في الهند وإندونيسيا وملديف وسري لانكا (للاطلاع على تفاصيل استجابة الصندوق في الصومال واليمن، انظر الملحق).

2 - في وثيقة المعلومات الأساسية التقنية المعنونة *"الزلزال والمد الزلزالي في المحيط الهندي – استجابة الصندوق المقترحة في آسيا"*، التي أُعدَّت لدورة تلقّي المعلومات عن المد الزلزالي التي انعقدت بالاقتران مع اجتماع مجلس المحافظين (15 فبراير/شباط 2005)، وافقت الأمانة على إبلاغ المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2005 عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمد الزلزالي في آسيا. ويرد موجز هذا التقدم الإجمالي في هذه الوثيقة.

أولاً – التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل

ألف– تصميم مقترحات قطرية محددة

1– خطة العمل المقترحة

3 - الاستراتيجية التي اعتمدها الصندوق بادئ الأمر للاستجابة لكارثة المد الزلزالي بأنجع طريقة ممكنة، كانت أوَّلاً تعيين البرامج التي هي أنسب ما تكون، من بين عملياته المستمرة في كل بلد، لمعالجة الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين. وقد تبع ذلك الاستعراضَ تقييمٌ سريعٌ لأداء المشروعات بوجه عام بغية التأكد من أن مدراء المشروعات لديهم القدرة على توسيع أنشطة المشروعات في المناطق المنكوبة بالمد الزلزالي بسرعة. ثانياً، حين أوشكت عمليات تقدير الاحتياجات في كل بلد منكوب على الانتهاء، استُخدِمَت هذه العمليات أساساً لتصميم برامج إضافية جديدة.

عنوان البرنامج المستمر أو التدخل الجديد المقترح	الإجراء المقترح	الوضع
(i) الهند		
برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو	تدخل جديد	ستعد اتفاقية القرض
(ii) إندونيسيا		
مشروع توليد الدخل للمزارعين الهامشيين والمعدمين – المرحلة الثالثة	توسيع منطقة تغطية العملية الجارية وتغيير في نطاق البرنامج وشروط الإقراض	سيعد تعديل اتفاقية القرض
برنامج إنعاش أتشي	تدخل جديد	أعدت وثيقة تصميم المشروع
(iii) سري لانكا		
برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في أعقاب المد الزلزالي	توسيع منطقة تغطية العملية الجارية	ستعد اتفاقية القرض
برنامج إنعاش المنطقة الساحلية وإدارة الموارد في أعقاب المد الزلزالي	تدخل جديد	ستعد اتفاقية القرض
(iv) ملديف		
برنامج إنعاش الزراعة ومصايد الأسماك في أعقاب المد الزلزالي	تدخل جديد	ستعد اتفاقية القرض

على نحو أكثر دقة، وكما هو موجز في الجدول الوارد أعلاه، فيما يلي خطة العمل المقترحة في آسيا والمتعلقة بالمد الزلزالي، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2005، للنظر فيها:

4 - **الهند.** أنجز مشروع التقرير عن تقدير الأضرار واستراتيجية إنعاش سبل المعيشة في مصايد الأسماك الساحلية المتضررة من المد الزلزالي في تاميل نادو، الذي أجراه الصندوق في تنسيق وثيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعوة من الحكومة الهندية، ووضع في صيغته النهائية في منتصف شهر فبراير/شباط. وأكد التقرير الحاجة إلى دعم المجتمعات الريفية والعاملة في الصيد في المناطق الساحلية من ولاية تاميل نادو، كما عرَّفها الصندوق بصورة أولية وتجريبية في أوائل يناير/كانون الثاني. وكذلك عُرِّفَت المجتمعات الساحلية الضعيفة العاملة في الصيد باعتبارها مجموعات يمكن أن يستهدفها الصندوق في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للهند. وكان التقرير المذكور أعلاه عن تقدير الأضرار واستراتيجية إنعاش سبل المعيشة أساساً لصياغة برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو في أعقاب المد الزلزالي، الذي يقدم الآن إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه. وسيتم وضع التقرير المفصل لتصميم هذا المشروع في صيغته النهائية في شهر مايو/أيار 2005.

5 - **إندونيسيا.** أدت مشاركة الصندوق في أوائل يناير/كانون الثاني في عملية أولية مشتركة لتقدير الأضرار إلى تمكين الصندوق من عرض المساعدة في جهود الإعمار، التي تبذلها حكومة إندونيسيا، بتوسيع المناطق التي تغطيها

عمليتان جاريتان وتعديل نطاق هاتين العمليتين. وأكدت بعثة الاستهلال المشتركة التي أوفدتها وزارة الزراعة والصندوق في الفترة من 4 إلى 11 فبراير/شباط في أتشي أن برنامج التنمية المتكاملة التشاركية في أعقاب المد الزلزالي هو أنسب آلية توجيهية ينفذ بواسطتها برنامج إنعاش أتشي المقترح، وأن توسيع منطقة تغطية مشروع تنمية الدخل للمزارعين الهامشيين والمعدمين (المرحلة الثالثة) سيكون طريقة سريعة وكفوءة لمساعدة السكان المتضررين. وقد وافقت الحكومة على إعادة تخصيص أموال القرض المرصودة للمرحلة الثالثة من هذا المشروع بنقلها لتمويل الأنشطة المقترحة حديثاً في المناطق المتأثرة بالمد الزلزالي، لكنها أشارت إلى أن برنامج إنعاش أتشي يجب أن يُموَّل بمنح. بناءً على ذلك، سيُعَدُّ تعديل للقرض لإعادة تخصيص أموال القرض المرصودة للمرحلة الثالثة من مشروع تنمية الدخل للمزارعين الهامشيين والمعدمين، وتوسيع منطقة تغطية ذلك المشروع، وتعديل نطاق المشروع وترتيبات تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، يقترح الصندوق تغيير أحكام وشروط القرض رقم ID-458، الممول للمرحلة الثالثة من المشروع، من متوسطة إلى تيسيرية للغاية. وفيما يتعلق ببرنامج إنعاش أتشي، بينما أُعدَّت وثيقة تصميم البرنامج لتمويله بمنح من شركاء آخرين، ما زال تنفيذه يعتمد على النجاح في تعبئة موارد مالية خارجية.

6 - **ملديف.** أوفدت بعثة الاستهلال إلى ملديف في الفترة من 2 إلى 16 فبراير/شباط لتعيين وإعداد أنشطة دعم مناسبة. ولدى التشاور مع الحكومة، اتُّخِذَ القرار بتركيز الموارد على إنعاش قطاع مصايد الأسماك والزراعة وصُمم مشروع جديد، هو – برنامج إنعاش الزراعة ومصايد الأسماك في أعقاب المد الزلزالي. وقدم المشروع إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه في دورة أبريل/نيسان 2005.

7 - **سري لانكا.** أكدت بعثة الاستهلال، التي أوفدت إلى سري لانكا في الفترة من 7 إلى 28 يناير/كانون الثاني 2005، أن من المناسب توسيع أنشطة برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في المنطقة الجافة، الذي ووفق عليه مؤخراً ولكنه لم يبدأ تفعيله بعد، ليشمل المناطق المتأثرة بالمد الزلزالي. وفي هذا السياق يقدَّم برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورة أبريل/نيسان. وكانت حكومة سري لانكا قد وافقت أيضاً في يناير/كانون الثاني 2005 على أنه يلزم تصميم برنامج جديد يهدف، على وجه التحديد، إلى إنعاش قطاع مصايد الأسماك وتنميته تنمية مستدامة. ولهذه الغاية أوفدت بعثة تصميم في الفترة من 2 إلى 23 فبراير/شباط، وصُمِّمَ برنامج الشراكة ودعم السبل المعيشية في أعقاب المد الزلزالي؛ وقُدم أيضاً إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورة أبريل/نيسان 2005. وجدير بالذكر أنه تم تعيين المجتمعات الساحلية الضعيفة باعتبارها مجموعة مكن استهدافها في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لسري لانكا.

8 - **البرنامج الإقليمي.** في الدورة الخاصة للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث، المعنية بالحد من أضرار المد الزلزالي، المعقودة في كوبي (18–22 يناير/كانون الثاني)، وافقت الأمم المتحدة على إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر للحد من أثر الكوارث الطبيعية على المجتمعات الضعيفة. ومتابعةً لهذا القرار، اجتمع خبراء من الأمم المتحدة وبلدان المحيط الهندي المتأثرة بالمد الزلزالي الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول 2004 في باريس، في الفترة من 3 إلى 8 مارس/آذار لتقرير القواعد الأساسية لإنشاء نظام إنذار مبكر للتحذير من وقوع مد زلزالي في المحيط الهندي. واتفق الاجتماع على مجموعة من المبادئ تمكِّن من اتخاذ تدابير فورية بنهاية عام 2006. ولذلك، تم الاتفاق على أن يستند النظام إلى المراكز الوطنية للمد الزلزالي وعلى تبادل البيانات الأساسية بِحُريةٍ بين البلدان. واتفق المشاركون في

الاجتماع أيضاً على أن يشمل نظام الإنذار المبكر للتحذير من وقوع مد زلزالي زيادة الوعي وتعليم الجمهور إلى حد كبير، ويجب أيضاً أن يكون متكاملاً مع الأنواع الأخرى من نظم الإنذار والنظم الوطنية لإدارة الكوارث.

9 - يمكن الآن أن يبدأ العمل التفصيلي على تخطيط وتنفيذ نظام كامل يضم شبكة شاملة من مقاييس الزلازل ومسابر ومقاييس لقاع المحيط؛ وتطوير مراكز وطنية للتحذير من وقوع مد زلزالي في كل بلد (يصل مجموعها إلى 26 مركزاً)؛ وتطوير مراكز إقليمية أو شبه إقليمية لتقديم تحليل متقدم للبيانات والتحذيرات ودعم التثقيف الجماهيري. واتفق المشاركون في اجتماع باريس على الاجتماع ثانية في الفترة 14-16 أبريل/نيسان لوضع تفاصيل الخطط ولإيضاح مسؤوليات مراكز التحذير الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

10 - اعترافاً بالحاجة إلى ضمان كون المجتمعات الريفية في المناطق المعرضة للخطر مهيَّأةً جيداً للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والاستجابة لها ووضع آليات فعالة للربط بين المستويات الوطنية والمحلية، اقترح الصندوق تمويل برنامج إقليمي يشمل الهند، وإندونيسيا، وماليزيا، وملديف، وميانمار، وسري لانكا، وتايلند بواسطة منحة مقدارها 2 مليون دولار أمريكي. والغرض من هذا البرنامج هو تشجيع وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، وهذا مجال ربما لم يكن مشمولاً شمولاً فعالاً بإطار العمل المقترح حالياً. فإقامة صلات فعالة بين المستويين الوطني والمحلي، ومشاركة أفراد المجتمع المحلي مشاركةً إيجابية في جهود الحد من خطورة الكوارث وإدارتها تدابير هامة فعلاً لضمان تمكين السكان الريفيين في المناطق المعرضة للخطر من التنبؤ بالكوارث الطبيعية والتصدي لها عندما تقع. وحيث إن فقراء الريف، على وجه الخصوص، هم أكثر الناس تعرضاً للكوارث الطبيعية، وإن هذه الصدمات الخارجية تنطوي على إمكانية إيقاع الأسر الضعيفة في فقر مدقع ودائم، فإن هذا التدخل يتفق مع مهمة الصندوق.

11 - بغية تقدير الحاجة إلى هذا التدخل وأهميته، سيرصد الصندوق عن كثب تطوُّر نظام الإنذار المبكر العالمي لتعيين الفجوات الممكنة في الربط بين النظم الوطنية والمستوى المحلي. ونتيجةً لذلك، يمكن تقديم اقتراح ببرنامج إقليمي إلى المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2005.

2- عندما تدعو ظروف غير اعتيادية إلى استجابة خاصَّة

12 - بينما تهدف جميع المشروعات المقترحة في إطار استجابة الصندوق للمد الزلزالي إلى استعادة السبل المعيشية الريفية وزيادة تنميتها، يوجد عدد من الشروط المسبقة الهامة ينبغي توفُّرها لكي يحدث ذلك. ففي البلدان التي حدثت فيها أضرار بالغة لقطاع الإسكان (مثل سري لانكا)، مثلاً، يبدو أن إصلاح المساكن خطوة غاية في الأهمية، بل إنها شرط مسبق، قبل تصميم طرق ووسائل لإنعاش السبل المعيشية الريفية. لذلك، وإن كان الصندوق لا يشارك عادة في إعمار/إصلاح المساكن الخاصة، ينبغي شمول هذا النشاط ببعض تصاميم المشروعات المقترحة. وينطبق الشيء ذاته على إعادة بناء مراكب الصيد والمعدات المفقودة، المملوكة ملكية خاصة، وهذا أيضاً نشاط لم يكن الصندوق يدعمه تقليدياً. غير أن هذه التدابير لا يتنبأ بها أحد في العادة إلا على أساس مؤقت أو لسد الفجوات: إذا حدث في أثناء تنفيذ المشروع أن جاءت جهات مانحة أخرى ورصدت موارد مالية لإصلاح البيوت أو إعادة بناء الأصول، فإن الموارد التي يكون الصندوق قد خصصها بادئ الأمر لهذه الأنواع من الأنشطة ستحوَّل إلى أنشطة أخرى.

3- استراتيجية مرنة مقسمة إلى مراحل

13 - في معظم البلدان المتأثرة، أخذت استجابة المجتمع الإنمائي لكارثة المد الزلزالي تتحول الآن من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإصلاح والإعمار، حتى وإن كان التقدم المحرز غير متساوٍ بين البلدان المتأثرة وداخلها. وبينما كان لا بد لجهود الإغاثة والإنعاش، في البداية على الأقل، من أن تسير جنباً إلى جنب، فإن استدامة عملية الإنعاش في كل البلدان المتأثرة تتوقف إلى حد كبير على قدرة الحكومات والوكالات المانحة على دمج تخطيط التنمية الطويلة الأجل مع عمليات الإنعاش والإعمار. علاوةً على ذلك، تدل التجارب في أماكن أخرى على أن الإنعاش والإعمار يجب أن يتطلعا إلى ما هو أبعد من العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل الكارثة، وأن يسعيا إلى تحسين البنية الأساسية والفرص المعيشية وتقليل إمكانيات التعرض للخطر. هذه هي الاستراتيجية التي أخذ بها الصندوق في البلدان الأربعة كلها. وفي البلدان التي بلغ فيها الإصلاح مرحلة متقدمة، صُممت تدابير إنمائية متوسطة أو طويلة الأجل. وفي البلدان التي كان الإعمار فيها أبطأ، أُدخلت تدابير لسد الفجوات، بينما أُدخلت استراتيجية إنمائية أطول أجلاً.

باء- الملكية الوطنية

14 - الملكية المحلية هي مفتاح ضمان أهمية عمليات التنمية ونجاحها واستدامتها. ولضمان كون برامج الصندوق المقترحة تسد حاجة المناطق المتأثرة بالمد الزلزالي على خير وجه، عمل الموظفون والخبراء الاستشاريون بتشاور وثيق مع الحكومات المركزية في جميع البلدان ومع الحكومات المحلية في أتشي (إندونيسيا) وتاميل نادو (الهند).

جيم- التنسيق

15 - كما يحدث في أي حالة طوارئ، تم تعيين التنسيق بين الجهات المانحة في الأيام الأولى بعد الكارثة باعتباره أمراً أساسياً لا بد منه للمساعدة الفعالة. بناءً على ذلك، أنشئت منتديات، وفرق مهام، وفرق عمل مختلفة، وغيرها من آليات التنسيق لأغراض مختلفة وأطر زمنية مختلفة في كل واحد من البلدان المنكوبة. وبينما تهدف آليات التنسيق المختلفة هذه إلى الحيلولة دون ازدواجية العمل، وتنظيم نشر المعونة وإدارتها على نحو فعال، وزيادة التكامل بين التدخلات، وربما تجميع مساهمات الجهات المانحة، يظل التنسيق الفعال بين الجهات المانحة تحدِّياً كبيراً في معظم البلدان، نظراً إلى التعدد والتنوُّع البالغَين للجهات الفاعلة المعنية والبعد متعدد القطاعات للاحتياجات الناشئة.

16 - في مجال التنسيق، يتصل واحد من التحديات التي يواجهها الصندوق بعدم وجود حضور ميداني دائم. وللتغلب على هذه الصعوبة، أوفدت شعبة آسيا والمحيط الهادي موظفين إلى الميدان ونظمت بسرعة بعثات أُوفِدَ فيها خبراء استشاريون.

17 - وعلى نحو أكثر دقة، تشمل جهود الصندوق في التنسيق مع شركاء آخرين أثناء مرحلة استهلال البرنامج ما يلي:

18 - **الهند.** شارك الصندوق، بدعوة من الحكومة، في عملية تقدير الاحتياجات التي نُظِّمَت بعد الكارثة بقليل. واجتمع الصندوق أيضاً بممثلين للبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي، الذين أطلعهم أيضاً

على مسودة تقرير استهلال البرنامج. وطيلة مرحلة تقدير الاحتياجات واستهلال البرنامج، ظل الصندوق على اتصال وثيق مع الحكومة المركزية وحكومة ولاية تاميل نادو ومفوض الإغاثة. وفي أثناء تنفيذ البرنامج، سيعمل الصندوق في شراكة وثيقة مع المفوضية الأوروبية والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وسيضمن أن تكون مساهمته في إعمار المناطق المتضررة من المد الزلزالي جزءاً من الجهود الإجمالية للحكومة.

19 - **إندونيسيا**. نظراً إلى حجم الكارثة وسخاء المساعدة التي تعهد بها المانحون لإندونيسيا، بدأ الصندوق ينسق مع جهات مانحة أخرى ومع الحكومة بعد فترة وجيزة من وقوع المد الزلزالي، ابتداء من الاجتماع الخاص لمنظمة دول جنوب شرقي آسيا الذي عقد في 6 يناير/كانون الثاني. وكان العمل في شراكة مع وكالات المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى، ووكالات المساعدة في حالات الطوارئ، هو المبدأ المهيمن على الصندوق في صياغته لإطار مساعدة مناسب حتى الآن. وقد ساعد الصندوق، بوصفه عضواً في فريق لتقدير الاحتياجات وإصلاح وإعمار أتشي وشمال سومطرة، على إنتاج تقرير عن تقدير الأضرار والخسائر، ومذكرات استراتيجية الإنعاش، بالاشتراك مع جهات مانحة أخرى. وبينما شارك الصندوق في ندوات تنسيق قطاعي مختلفة، صاغ استجابته لكارثة المد الزلزالي بمشاركة المجتمعات المتضررة (التي أوى أفرادها إلى مخيمات النازحين داخلياً)، وممثلي قوة العمل التابعة للحكومة المركزية والمعنية بكارثة المد الزلزالي، وممثلي حكومة محافظة أتشي. وبحث الصندوق أيضاً إمكانيات التعاون مع عدد من الممثلين القطريين للجهات المانحة، وزملائه في مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي من بين منظمات أخرى، ومع عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

20 - **ملديف**. عقد الصندوق، سعياً منه إلى ضمان كون استجابته لكارثة المد الزلزالي، تلبي الاحتياجات المعرب عنها تلبيةً فعالةً، عُقدت اجتماعات مع ممثلي الوزارات الأساسية في هذا المجال، وهي وزارة مصايد الأسماك والزراعة والموارد البحرية؛ ووزارة إدارة الشعاب المرجانية، ووزارة المالية والخزانة، ووزارة التخطيط والتنمية الوطنية. وعقد الصندوق أيضاً اجتماعات تنسيقية مع مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

21 - **سري لانكا**. اجتمع الصندوق، في سري لانكا، مع ممثلين قطريين من ألمانيا (ممثل وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وهولندا (السكرتير الأول للسفير)، والنرويج (مستشار خاص للسفير)، والولايات المتحدة الأمريكية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، لمناقشة إقامة شراكات معها. وعقدت أيضاً اجتماعات مع مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأطلع الصندوق هذه الوكالات كلها على مفكرة بعثة التصميم. وعقدت اجتماعات أيضاً مع ممثلي الوزارات الأساسية في هذا المجال، وهي وزارة مصايد الأسماك والموارد المائية، ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأراضي والري؛ وعقد اجتماع ختامي شامل مع وزارة المالية والتخطيط.

22 - حرص الصندوق في وضع برامجه الجديدة على أن يكون التنسيق مشمولاً بقوة في تصاميم البرامج. وبناءً على ذلك، سيحرص الصندوق في أثناء تنفيذ المشروع على أن تكون تدخلاته منسقة تنسيقاً جيداً مع التدخلات التي يمولها شركاء آخرون، بينما يضمن أن تكون مدمجة دمجاً جيداً في الخطط الإجمالية للإعمار الوطني.

ثانياً – تكاليف البرنامج وخطة التمويل، والفجوة في التمويل

1- مبدأ الإضافة

23 - بعد فترة وجيزة من الكارثة، دعت الأمم المتحدة مجتمع المانحين الدوليين إلى الالتزام بمبدأ الإضافة، أي إضافة تدخلات الإغاثة والإعمار في البلدان المنكوبة إلى الالتزامات المالية الأخرى، لا حلولها محلها. بعبارة أخرى، حثت مجتمع المانحين على عدم تحويل الأموال من الجهود الإنسانية وجهود الإعمار الأخرى لمساعدة البلدان المنكوبة بالمد الزلزالي.

24 - لكي يلتزم الصندوق بمبدأ الإضافة – كما فعلت وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية – سيوجه نداء لدوله الأعضاء ملتمساً إبداء كرمها وسخائها.

2 - مجموع تكاليف البرنامج

25 - في أوائل يناير/كانون الثاني، أعلن الصندوق التزاماً بموارد جديدة مقدارها 100 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الإنعاش والإعمار في الهند وإندونيسيا وملديف وسري لانكا. ويعطينا الجدول التالي تفاصيل التكاليف الإجمالية للبرنامج (التي تقدر الآن بمبلغ 106.28 مليون دولار أمريكي)، وخطة التمويل، والفجوة في التمويل في هذه البلدان الأربعة.

الجدول 1: موجز تكاليف برنامج الصندوق وتمويله
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	البرامج القطرية				البرنامج الإقليمي	**المجموع**
	سري لانكا	ملديف	إندونيسيا	الهند		
ألف- التكاليف الأساسية للبرنامج (الموارد المطلوبة)						
(1) إعادة تخصيص وفورات القروض	–	–	3.18	–	–	**3.18**
(2) قروض إضافية لعمليات جارية	4.7	–	–	–	–	**4.7**
(3) قروض جديدة	28.4	4.1	–	30	–	**62.5**
(4) منح جديدة	1.5	0.7	31.5	–	2	**35.7**
(5) حضور ميداني معزز	0.1	–	0.1	–	–	**0.2**
(6) المجموع	**34.7**	**4.8**	**34.78**	**30**	**2**	**106.28**
باء- التمويل الأساسي للبرنامج (الموارد المتاحة)						
(7) إعادة تخصيص أموال القروض	لا ينطبق	لا ينطبق	3.18	لا ينطبق	لا ينطبق	**3.18**
(8) تمويل من الصندوق بقروض [أ]	16.55	2.05	لا ينطبق	15	–	**33.6**
(9) تمويل متاح على سبيل المنح (أموال إيطالية تكميلية)	0.86	0.28	0.86	لا ينطبق	–	**2**
(10) المجموع	**17.41**	**2.33**	**4.04**	**15**	–	**38.78**
جيم- الفجوة في التمويل						
(11) الفجوة المباشرة في التمويل [ب] [(6) – (10)]	17.29	2.47	30.74	15	2	**67.5**
(12) الفجوة الإجمالية في التمويل [ج] [5]	34.7	4.8	34.78	30	2	**106.28**
دال- أهداف تعبئة الموارد						
(13) الهدف الأولي [11]	17.29	2.47	30.74	15	2	**67.5**
(14) الهدف الكلي [12]	34.7	4.8	34.78	30	2	**106.28**

[أ] المبالغ الممولة من موارد الصندوق نفسه، والمخصصات الإضافية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وحصة الإقراض الإقليمي، وبرنامج عمل الصندوق لعام 2006.

[ب] تشير إلى الموارد اللازمة لتمويل جميع تكاليف البرنامج.

[ج] تشير إلى الموارد اللازمة لضمان كون الموارد التي عبأها الصندوق لتمويل خطة العمل رداً على المد الزلزالي كلها موارد إضافية إلى المخصصات المقررة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وحصة الإقراض الإقليمي، وبرنامج عمل عام 2006، ولا تنقص موارد الصندوق نفسه.

3- خطة التمويل

26- تقوم الخطة على تمويل من الصندوق بمبلغ 33.6 مليون دولار أمريكي من مجموع تكاليف برامج الهند وملديف وسري لانكا من موارده هو نفسه، بالإضافة إلى مخصصات البلدان بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وحصة الإقراض الإقليمي (وبذلك يعوض النقص الذي حصل في برامج قروض سنتَي 2002 و2003) وبرنامج العمل الذي أُقِرَّ في دورة المجلس التنفيذي المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2004.

27- فيما يتعلق بتمويل باقي تكاليف البرنامج، بما في ذلك البرنامج الجديد لإندونيسيا، تقوم الخطة على تعبئة موارد خارجية من شركاء في التمويل. وفي حالة تعذُّر تعبئة أموال إضافية، يلتزم الصندوق بتمويل الفجوة الحاصلة في التمويل بتخصيص مزيد من موارده هو نفسه، بدلاً من تخفيض نطاق بعض التدخلات المقترحة.[1] ولتحقيق هذه الغاية، سَتُسَد الفجوات المحتمل حصولها في التمويل باستخدام أموال بموجب برنامج عمل عام 2006. غير أن هذا الحل يعني أنه سيلزم استخدام موارد معقودة فعلاً لتمويل أنشطة/مشروعات أخرى في إقليم آسيا، وأن الصندوق لن يتمكن من الامتثال لمبدأ الإضافة امتثالاً تاماً.

4- فجوة التمويل وأهداف تعبئة الموارد

28- تبلغ الفجوة الفورية في تمويل خطة العمل المتعلقة بالمد الزلزالي في آسيا 67.5 مليون دولار أمريكي. وهي الموارد اللازمة لتمويل تكاليف البرنامج المقترح بنسبة 100%، وتنفيذ كل البرامج المقترحة بموجب الخطط.

29- يبلغ إجمالي الفجوة في تمويل خطة العمل المتعلقة بالمد الزلزالي 106.28 مليون دولار أمريكي. وهي الموارد اللازمة لضمان استجابة الصندوق للمد الزلزالي استجابة تتفق اتفاقاً تاماً مع مبدأ الإضافة.

5- استراتيجية تعبئة الموارد

30- لتعبئة موارد خارجية، وضعت شعبة آسيا والمحيط الهادي في الصندوق، ووحدة تعبئة الموارد فيه، استراتيجية لتعبئة الموارد يجري العمل بها حالياً. وتعمل الوحدتان في تعاون وثيق بينهما لضمان تعبئة الموارد اللازمة في الوقت المناسب.

31- أسفرت جهود تعبئة الموارد حتى الآن عن النتائج التالية:

(أ) التزمت مؤسسة التعاون الإيطالي بمبلغ أولي مقداره 2 مليون دولار أمريكي يقدم على شكل منح، ويوزع على النحو التالي:

- 0.86 مليون دولار أمريكي لإندونيسيا
- 0.86 مليون دولار أمريكي لسري لانكا
- 0.28 مليون دولار أمريكي لملديف

[1] الاستثناء الوحيد يتعلق ببرنامج إنعاش أتشي المقترح في إندونيسيا، الذي لا يمكن تنفيذه إلا إذا تمت تعبئة منح بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي من مصادر خارجية.

(ب) يُلتَمَسُ تمويل مشترك، على الصعيد القطري، على النحو التالي:

- في إندونيسيا، أعربت مؤسسات مالية دولية أخرى ووكالات في الأمم المتحدة عن اهتمامها بالمشاركة في تمويل التدخلين المقترحين. ولما كانت الحكومة قد اعتمدت سياسة تمويل إعمار المناطق المتأثرة بالمد الزلزالي بواسطة المنح، سوف يسعى الصندوق إلى تعبئة موارد على سبيل المنح لتمويل برنامج إعمار آتشي.
- وفي الهند، بدأ إجراء مناقشات مع مؤسسات التمويل الرسمية وشركات التأمين للمشاركة في التمويل. وحثت الحكومة الصندوق على بدء برنامجه في أسرع وقت ممكن.
- وفي ملديف وسري لانكا بدأت مناقشات مشابهة مع شركاء محتملين بغية سد الفجوات الحاصلة في التمويل.
- وفي جميع البلدان، صُمِّمت أُطُر تنفيذ برامج الصندوق المقترحة بحيث يمكن بسهولة أن تشتمل هذه البرامج على تدخلات قطاعية إضافية ربما تكون جهاتٌ مانحة أخرى مهتمة بتمويلها.

32- في 6 يناير/كانون الثاني 2005، وجَّهَ الأمين العام للأمم المتحدة نداء عاجلاً بِشأن المحيط الهندي دعا فيه إلى توفير 977 مليون دولار أمريكي لاستخدامها في مساعدة إغاثة فورية في إندونيسيا، وملديف، وميانمار، وسيشيل، والصومال، وسري لانكا، في موعد لا يتجاوز نهاية يونيو/حزيران 2005. واختار الصندوق في البداية ألا يكون مشمولاً بالنداء لأن مهمته لا تسمح له بالتدخل في عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وليست للصندوق أية ميزة نسبية بديهية للقيام بذلك. ولضمان كون الأموال المرصودة للمنظمات والوكالات المستغيثة صُرفت وفقاً للخطط، وتقرير إنْ كان من المستصوب تمديد الموعد النهائي المحدد بنهاية يونيو/حزيران، أجري استعراض لمنتصف المدة للنداء العاجل المتعلق بزلزال المحيط الهادي في مارس/آذار 2005. وبهذه المناسبة جهد الصندوق على إدراج بعض مشروعاته وبرامجه، التي صُمِّمَت كاستجابة لكارثة المد الزلزالي، في النداء العاجل "الموسع". غير أن هذه المحاولة، التي كانت جزءاً من استراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد، لم تكن ناجحة.

33- كانت الخطوات التالية من استراتيجية الصندوق لتعبئة الموارد على النحو التالي:

- إدراج مشروعات الصندوق وبرامجه في خطط العمل الوطنية للبلدان المنكوبة بالمد الزلزالي.
- توقيع اتفاقات صناديق أمانة مع البنك الدولي. وبينما تقع على منظومة الأمم المتحدة مسؤولية تنسيق جهود الطوارئ والإنعاش الفوري في البلدان المنكوبة بالمد الزلزالي، سيقوم البنك الدولي بإدارة صناديق الأمانة المتعددة الجهات المانحة التي أنشئت (أو هي قيد الإنشاء) في هذه البلدان لتمويل جهود الإنعاش طويلة الأجل. وفي هذا السياق، تجري حالياً مناقشات بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتعيين شروط الوصول إلى صناديق الأمانة هذه. وبعد أن توقع الاتفاقية الشاملة بين البنك الدولي ومقار جميع الوكالات المهتمة من وكالات الأمم المتحدة، سيتم إعداد اتفاقات بشأن بلدان محددة، تبين بالتفصيل شروط كل بلد بعينه للوصول إلى كل صندوق أمانة مُنشأ. ويقوم الصندوق حالياً بمتابعة هذه العملية وسوف يخاطب مقر

البنك الدولي ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين في كل بلد، ليكون موقِّعاً على كلتا الاتفاقيتين الشاملتين والاتفاقات المعقودة بشأن بلدان محددة.

ثالثاً – القضايا التشغيلية والعمليات

34- لضمان وضع اللمسات الأخيرة على مقترحات القروض والمنح لتمويل المشروعات الجديدة والتعديلات المقترحة لقروض قائمة، في وقت يمكِّن من تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان، ينبغي التعجيل باتخاذ عدد من الخطوات الداخلية. ويرد موجز هذه الخطوات في الفقرات التالية.

ألف- إجراءات الطوارئ

35- لا توجد لدى الصندوق، خلافاً لمنظمات أخرى، سياسة لحالات الطوارئ أو إجراءات للطوارئ. وللسماح بتقديم مساعدة في حينها للبلدان المعنية، نظر الصندوق في الخيارات المتاحة له للتعجيل بعدد من العمليات والإجراءات العادية دون الإضرار بالضمانات القائمة. وهذه تشمل ما يلي:

1- تجهيز المشروعات

36- سعى الصندوق، دون أن يغيب عن ناظريه إعداد مقترحات المشروعات في حينها، إلى تشذيب وترشيد عملية تجهيز المشروعات العادية دون التضحية بالجودة. نتيجةً لذلك، وعلى أساس استثنائي، دُمِجَت مراحل التصميم والتقدير والصياغة في مرحلة واحدة. وكذلك، بغية تقصير عمليات الموافقة الداخلية والإقرار الداخلي، دُمِجَت الاستعراضات الداخلية العادية التي تجريها لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسة العامة ولجنة المراجعة التقنية معاً. علاوةً على ذلك، وافق أعضاء لجنة المراجعة التقنية على الاجتماع بعد إخطار قصير بصورة استثنائية، وعملت فرق تطوير المشروعات معاً بصورة جيدة إلى حد استثنائي.

37- يلتزم الصندوق بضمان جودة المشروعات والبرامج التي يمولها في كل أجزاء دورة المشروع، بما في ذلك مرحلة التصميم. وفي حالة خطة العمل المتعلقة بالمد الزلزالي، لم يكن الصندوق على استعداد للانحراف عن هذه القاعدة الهامة. ولضمان عدم إضرار السرعة التي تُصمَّم بها البرامج المقترحة بجودة تصميمها، سيتم تنفيذ البرامج الجديدة المقترحة تدريجياً، على مدى مرحلة إنعاش وإصلاح مدتها سنتان، تتبعها مرحلة تطوير مدتها خمس سنين. وستجرى مراجعة متعمقة لجميع التدخلات المقترحة في نهاية فترة الإنعاش التي مدتها سنتان للتحقق من أهمية تصميم المشروعات، وتقييم التقدم الإجمالي المحرز في التنفيذ واقتراح تغييرات بحسب الحاجة.

2- إعداد اتفاقيات القروض والتفاوض بشأنها

38- للتمكين من الموافقة في حينها على مختلف الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان، وافق موظفو مكتب المستشار القانوني العام وقسم إدارة القروض والمنح، التابع لمكتب المراقب المالي، على العمل بعد

إشعار قصير جداً. وكذلك اتُّفِقَ، على أساس استثنائي، على أنه يمكن إجراء المفاوضات على القروض بعد شهر أبريل/نيسان، لا قبل دورة المجلس التنفيذي، بحسب الإجراء العادي.

39- تبعاً لذلك، من المزمع أن تجرى مفاوضات القروض في أوائل شهر مايو/أيار في حالات الهند وملديف وسري لانكا.

3- شروط نفاذ مفعول القروض

40- وفقاً للإجراءات العادية، ينبغي استيفاء عدد من الشروط لنفاذ مفعول اتفاقيات القروض. ولكي يضمن الصندوق سرعة الاستجابة في البلدان المنكوبة بالمد الزلزالي، قصر شروط نفاذ المفعول على تصديق الهيئة التشريعية الوطنية على اتفاقية القرض وتقديم الحكومة رأياً قانونياً.

باء- الميزانية الإدارية ومسائل الموظفين

41- سعى الصندوق، في إعداد استجابته للكارثة، إلى استخدام موارده البشرية الموجودة بأكثر الطرق فعالية لتقليل النفقات الإضافية إلى الحد الأدنى. وحتى الآن شغَّل في مشاركته في عمليات تقدير الاحتياجات وإعداد مقترحات المشروعات الجديدة ثلاثة مدراء برامج قطرية ومساعديهم على سبيل التفرغ طيلة شهر يناير/كانون الثاني تقريباً، بالإضافة إلى تعيين خبراء استشاريين بعقود قصيرة الأجل للمشاركة في بعثات تصميم المشروعات. وعُيِّن خبير استشاري بعقد قصير الأجل أيضاً في روما للمساعدة على تنسيق الاستجابة الإجمالية في شعبة آسيا والمحيط الهادي: وهذه هي التكلفة الإضافية الوحيدة التي تكبدتها الشعبة زيادة على عملياتها "الروتينية". غير أن الوفورات المالية التي يحققها دمج مراحل الاستهلال والتقدير والصياغة ستغطي زيادة التكلفة هذه إلى حد كبير.

جيم- خدمة الإعفاء من الديون

42- عقب إعلان الدائنين أعضاء نادي باريس في 12 يناير/كانون الثاني 2005 تأجيل سداد الديون التي على البلدان المنكوبة بكارثة المد الزلزالي، اجتمع هؤلاء الدائنون في 9 مارس/آذار لمناقشة وضع البلدان المعنية زيادة على ما سبق من مناقشتها. وبناء على أساس تحليل الوضع الذي أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان المدينة التي أعلنت اهتمامها بذلك، اتفق الدائنون أعضاء نادي باريس – على نحو يتمشى مع القوانين الوطنية للبلدان المدينة – على ألاّ يتوقعوا أي مدفوعات سداد ديون على المطالبات السيادية المؤهلة من البلدان المدينة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2005. ويقترحون أن تسدد المدفوعات المؤجلة على مدى فترة خمس سنين، تُعتبر سنة واحدة منها فترة سماح. وستتم رسملة الفائدة المتراكمة في سنة 2005 وسدادها مع المبالغ المؤجلة. وستقرر أسعار الفائدة المؤجلة على أساس ثنائي. ويتوقع الدائنون أعضاء نادي باريس أن تفيد الموارد المفرج عنها بهذا الإجراء السكان المتضررين من المد الزلزالي فائدة مباشرة.

43- تمشياً مع روح هذه المبادرة، سيتم استطلاع استعداد الدول المانحة الأعضاء في الصندوق للمساهمة في متطلبات خدمة ديون إندونيسيا وملديف وسري لانكا (بمبالغ تصل إلى 993 402 25 دولاراً أمريكياً، و 891 858 دولاراً أمريكياً، و 323 597 8 دولاراً أمريكياً، على التوالي). ويشكل التخفيف المقترح لأحكام وشروط القروض المقدمة لإندونيسيا أيضاً جزءاً من هذا النهج.

ملحق

استجابة الصندوق في الصومال واليمن

الصومال

1- رغم أن مركز الزلزال كان بعيداً جداً عن ساحل الصومال، كانت قوة المد الزلزالي كبيرة إلى حد ألحقت معه أضراراً بالممتلكات والبنى الأساسية في البلد. فقد أصاب المد الزلزالي ساحل الصومال في ذروة فصل الصيد، حيث يعتبر صيد الأسماك المهاجرة نشاطاً كبيراً. وأشارت التقارير الأولية إلى أن ما يتراوح بين 150 و200 شخص لقوا حتفهم وأن نحو 000 54 نسمة قد تضرروا[1]. ودُمِّرَت بيوت ولحقت أضرار ببنى أساسية مجتمعية، وفقدت قوارب ومعدات صيد، ودمرت أو لُوِّثت نقاط مقامة على سطح الماء.

2- يعمل الصندوق حالياً مع هيئة تنسيق المعونة للصومال وشركائه المحليين في الصومال على وضع برنامج لإنعاش السبل المعيشية في المناطق المنكوبة بالمد الزلزالي. وسيدعم البرنامج، الذي سيبدأ في شهر سبتمبر/أيلول 2005، المجتمعات المتضررة على استرداد أصولها الإنتاجية الرئيسية. ويسعى البرنامج إلى إصلاح المصادر المائية السطحية (التي تستخدم لتوريد مياه الشرب للأسر وكذلك مياه الري للزراعة) ومساعدة الصيادين على استئناف سبل معيشتهم التقليدية. وستستخدم المنحة في إصلاح سدود ترابية صغيرة وخزانات مياه وإنشاء مرافق لتجميع المياه. وستدعم تجديد معدات الصيد وإصلاح القوارب.

اليمن

3- ستكلف آثار المد الزلزالي الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول على شواطئ اليمن أكثر من 1 مليون دولار أمريكي، كما يستفاد من تقييم أولي أجرته وزارة البيئة ووحدة الطوارئ البيئية، بالاشتراك مع بعثة للطوارئ أوفدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

4- وألحقت الموجة المدية العارمة أضراراً كبيرة بالسبل المعيشية لجماعات الصيادين في سوقطرة وأرخبيلها، الواقعين على بعد 350 كيلومتراً إلى الجنوب من البر، على مقربة من رأس القرن الأفريقي، والمنطقة الساحلية لمحافظة المهرة في شرق البر اليمني، الواقع على حدود عُمان. ومع أن المد الزلزالي الرئيسي مرَّ إلى الجنوب من سوقطرة، ضربت موجات يصل ارتفاعها إلى ستة أمتار سواحل اليمن ودفعت القوارب إلى داخل البر مسافة تقرب من كيلومتر واحد. وأجري تقييم حالة الطوارئ من قبل وحدة الطوارئ البيئية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سوقطرة والمهرة فقط، وهما المنطقتان الأكثر تضرراً. واستنتج التقييم أنه يلزم إجراء تقييم آخر للمناطق الساحلية الأخرى، ومن المقرر أن تصل بعثة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى اليمن في 3 مارس/آذار.

[1] تقوم هيئة تنسيق المعونة للصومال ووحدة تحليل الأمن الغذائي في الأمم المتحدة حالياً بتوثيق كامل الأثر الذي تركه المد الزلزالي في الصومال.

5- وجد التقرير الأولي عن الأضرار في سوقطرة والمهرة أن 50 قارب صيد و69 محركاً قد دمرت، وأن 108 قوارب أخرى دُمِّرت جزئياً، مع أنه عُلِمَ أيضاً أن قوارب فقدت على ساحل محافظة أبيَن، الواقعة إلى الشرق من عدن. وفقد ما لا يقل عن 1000 فخٍّ لصيد الكركند والأخطبوط، وأكثر من 600 شبكة وحبل طويل.

6- ولم يرد اسم اليمن في قائمة البلدان المتضررة أو التي هي في حاجة إلى المساعدة من مبلغ الـ 2.5 مليار دولار أمريكي الذي تعهدت الدول بتقديمه لجهود الإنعاش. ولا توجد لدى الحكومة اليمنية أموال لتعويض مَن تضرروا مِن المد الزلزالي، ومعظم الشعب اليمني نفسه لا يعلم مقدار الضرر الذي لحق ببلده. غير أنه تبرع بسخاء لجهود الإغاثة الدولية وقدم حتى الآن تبرعات من القطاع الخاص بلغ مجموعها 6 ملايين دولار أمريكي.

7- استجابةً للمد الزلزالي، أوفد الصندوق بعثة لتقدير الأضرار والاحتياجات يتوقع أن تكمل تقريرها في شهر يونيو/حزيران. وسينظر الصندوق، بناءً على نتائج هذه البعثة، في إمكانية تمويل تدخلات محددة استجابةً للمد الزلزالي. وربما يكون عنصر تنمية المصايد في مشروع التنمية الريفية في المهرة (YE-528) أنسب آلية توجيه يقدم من خلالها هذا التدخل الجديد الممكن.